

مسقط تكثف استثماراتها في المناطق الحرة جهود حثيثة لتحويل السلطنة إلى مركز إقليمي ودولي في الخدمات اللوجستية

عززت سلطنة عُمان برامجها لتطوير الموانئ التجارية والمناطق الاقتصادية الحرة من خلال تكثيف جهودها لاستقطاب المزيد من المشاريع الاستثمارية في مجال البنية التحتية بهدف زيادة حجم الصادرات لاسيما مع الاقتراب من استكمال مراحل الإنشاءات في منطقة الدقم.

مسقط - تراهن الحكومة العمانية على استكمال خطتها المتعلقة بدعم الصادرات رغم أزمة الإغلاق عبر تعزيز دور المناطق الحرة في الاقتصاد المحلي وذلك بالترويج لنسج الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات. وتشير أحدث البيانات إلى أن عدد المشروعات المستقطبة في المناطق الحرة بصحار وصلته لودها بلغت حتى الآن 120 مشروعا في مختلف المجالات الصناعية واللوجيستية. وتقدر قيمة المشاريع بنحو 3.7 مليار ريال (9.62 مليار دولار)، وهي تأتي ضمن الجهود المبذولة لتعزيز منظومة تكامل الخدمات اللوجيستية لتصدير المنتجات المحلية.

120
مشروعا في المناطق الحرة تم تنفيذها حتى الآن بلغت قيمتها 9.62 مليار دولار

وتوفر المناطق الحرة بالبلد الخليجي العديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية، كما قامت بتبسيط الإجراءات والتسهيلات المرتبطة بالتراخيص والتصاريح، لخلق بيئة أعمال جاذبة وتنافسية. وتعمل المجموعة العمانية العالمية للوجيستيات (أسياد) بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة على إدارة وتطوير المناطق الحرة التابعة لها، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنبثقة عن رؤية 2040.

وقدمت أسياد حوافز كثيرة بينها إتاحة الملكية الكاملة للشركات والمستثمرين الأجانب، إضافة إلى الإعفاء الضريبي لمدة تصل إلى 25 سنة، كما تصل رسوم الاستيراد والتصدير وضريبة الدخل الشخصي إلى الصفر. كما توفر متطلبات رأسمال منخفضة ومساحات مكتبية مرنة وعالية الجودة

المنامة بحاجة لتعزيز ربط عملتها بالدولار

المنامة - أكدت تحليلات الخبراء أن البحرين بحاجة إلى تعزيز ربط عملتها بالدولار حتى تتجنب أي صدمة خارجية جراء الوباء تضعف قدرتها على مواجهة أي أزمة مستقبلية محتملة.

وقالت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية الخميس إن المنامة ستحتاج لجذب رأسمال إضافي هذا العام بما في ذلك عبر الاقتراض للحفاظ على ربط الدينار بالعمللة الأميركية بعد تراجع ضخم في احتياطات العملة الأجنبية بسبب انخفاض أسعار النفط.

وتعتبر البحرين إحدى أضعف الدول ماليا في منطقة الخليج، وهي تحافظ على سعر صرف مربوط عند 0.376 دينار بحريني للدولار

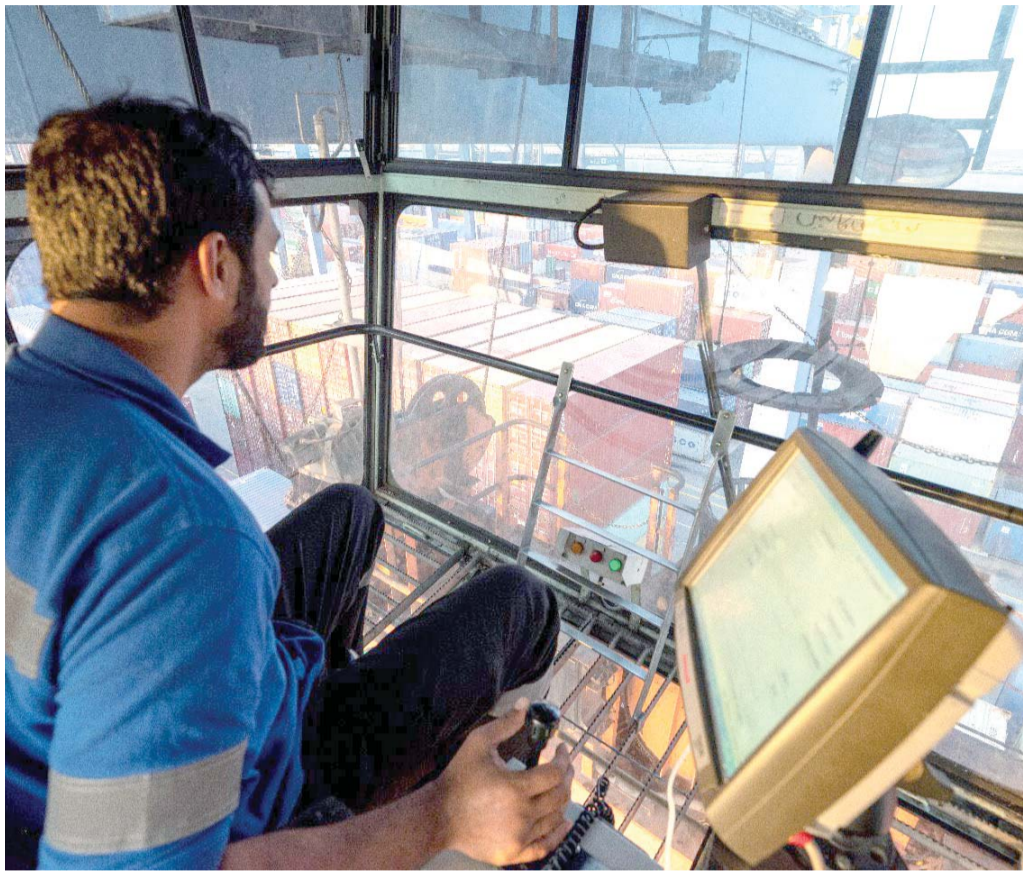
وتظهر بيانات البنك المركزي أن احتياطي النقد الأجنبي انخفض بما يزيد عن النصف بين فبراير ومارس الماضيين ثم انخفض إلى 290 مليون دينار (768.82 مليون دولار) في أبريل، وهو أقل مستوى للاحتياطات منذ 1990. وعادت الاحتياطات للارتفاع في مايو الماضي وسجلت 1.8 مليار دولار بعد أن أصدرت البحرين سندات قيمتها 1.8 مليار دولار.

وأضافت موديز في مذكرة "الهبوط الحاد الذي قارب 2.7 مليار دولار أو ما يعادل 78 في المئة بين فبراير وأبريل يسلط الضوء على الارتفاع الاستثنائي للمخاطر الخاصة بمكامن الضعف الخارجية للبحرين بالنظر إلى أن ربط سعر الصرف المستمر منذ فترة طويلة لديها لا يدعمه إلا مصدر رقيق للغاية من العملة الأجنبية".

ويقول خبراء الوكالة إن عجز ميزان المعاملات الجارية للبلد الخليجي قد يتسع إلى نحو ملياري دولار بين يونيو وديسمبر من العام الجاري.

وترى موديز أن قدرة البحرين على جذب المزيد من التدفقات الصافية لرأس المال هذا العام بما يشمل الاقتراض الخارجي للحكومة ستكون ضرورية للحفاظ على ربط العملة وتجنب استنزاف الاحتياطات.

وقال مصرفيون ومحللون إن البحرين قد تحتاج المزيد من المساعدة المالية من دول الخليج الأخرى في وقت قريب ربما يكون العام الحالي. والبحرين مصنفة عند مستوى عالي المخاطر من جانب وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية.



استخدام أفضل المعايير العالمية

وتكشف أنه تم إطلاق مبادرة المنطقة الحرة بصلالة لتسهيل ممارسة الأعمال من خلال تسجيل ومنح التراخيص وتوقيع اتفاقيات حق الانتفاع خلال ساعة إلى 3 ساعات عمل فقط.

وتأتي كل هذه الجهود بينما تتاهب سلطنة عمان إلى إتمام بقية الإنشاءات في المنطقة الاقتصادية في الدقم، والتي تعد من بين الأكبر في منطقة الخليج. وأشار تقرير حديث صادر عن مؤسسة دبي للمستقبل بالتعاون مع مجلس دبي لمستقبل الخدمات اللوجيستية أن تجربة جاحة كورونا أظهرت الحاجة إلى توفير مستويات أعلى لنشاط المناطق الحرة.

وأوضح أن الأزمة أسهمت في إحداث قفزة ملحوظة في حجم التجارة الإلكترونية، ما أدى إلى توجه المستثمرين نحو استكشاف الفرص الواعدة في الخدمات اللوجيستية والمخازن القريبة من الموانئ.

ومن المتوقع أن توفر العديد من فرص العمل المباشرة للمواطنين خاصة وأن نسبة توظيف الوعاظف بالمنطقة الحرة وصلت إلى 36 في المئة بالشركات العاملة.

عمر المحرزي
نركز على المشاريع المتكاملة للعمليات الإنتاجية

وقال علي تبوك الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصلالة إن "الاستثمارات تأتي توجيها للجهود المبذولة خلال الفترة الماضية لإيجاد شراكة استراتيجية وقنوات أعمال عالمية تساعد في تحقيق رؤيتها بجعلها مركزا عالميا وإقليميا رائدا في مجال الجودة الصناعية والخدمات اللوجيستية".

والوصول على الموافقات من الجهات الحكومية المختلفة عبر هذه المحطة".

وتتميز المنطقة بارتباطها المباشر بميناء صحار وقربها من المطار مما ينعكس إيجابا على تسهيل عمليات التبادل التجاري، والارتباط بطرق برية مباشرة مع دول الجوار مثل الإمارات وقريبا مع السعودية، التي تعد أكبر سوق خليجي.

كما ترتبط المنطقة بطرق شحن بحرية مع آسيا وأوروبا وأمريكا عبر خطوط الشحن المباشرة الممتدة من ميناء صحار وبذلك يشكل هذا الربط قيمة مضافة وعامل جذب متميزا للراغبين في الاستثمار بالمنطقة.

أما المنطقة الحرة في صلالة فقد قدمت نتائج استثنائية خلال الفترة الماضية تمثلت في توقيع 24 اتفاقية حق انتفاع بحجم استثمار يصل إلى 3.64 مليار دولار.

إكسبو دبي في شراكة جديدة لدعم مسار الابتكار

شركة رائدة في مجال تقنيات المستقبل المتقدمة، فستضيف قيمة كبيرة إلى البيئة المتنوعة التي تعمل على بنائها في ستركت 2020.

وأضافت "إن الشركة ستعزز دعما لاستراتيجية الإمارات للوقوف في مصاف الدول الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي".

وتابعت "تعاوننا معها مهم لأننا نشترك الرؤية ذاتها في إلهام مراكز الابتكار الأخرى في العالم عبر إنشاء مجتمع ذكي يتمحور حول الإنسان".

وتأجل إكسبو 2020 دبي، وهو أول معرض دولي يقام في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، بسبب جائحة كورونا.

وقال فيكتور أي، المؤسس والرئيس التنفيذي لترمينوس إن "إكسبو 2020 دبي سيظهر للعالم أنه مركز مذهب للابتكار، وستشكل ستركت 2020 نموذجا لتطوير المدن الذكية على نطاق عالمي".

وأضاف "تعمل ترمينوس مع كل منهما لإعادة تعريف مفهوم مدن المستقبل باستخدام تقنياتنا الرائدة في مجالات الروبوتات والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء".

وبموجب التأجيل، فإن الحدث الدولي سيقام بداية من الأول من أكتوبر 2021 إلى 31 مارس 2022، حيث سيضم منصة تجمع بين ألع العقول وأعظم الأفكار من شتى أنحاء العالم، وتساهم بذلك في إيجاد حلول جديدة وفعالة لمجموعة من أكثر التحديات إلحاحا في العالم.

دبي - عزز المسؤولون عن إكسبو دبي 2020 من رهاناتهم على الابتكار عبر إبرام شراكة جديدة مع ترمينوس لتكنولوجيا الصينية، الشركة الرائدة في التقنيات الذكية مثل الروبوتات والذكاء الاصطناعي.

وستجعل هذه الخطوة من ترمينوس تكنولوجيا أحد الشركاء الرسميين للحدث المرتقب والأبرز في المنطقة من خلال توفير 150 روبوتا للتفاعل مع زوار حدث ستركت. وتجسد هذه الشراكة مكانة دبي بصفتها مركزا عالميا للأعمال والابتكار والشراكة، وتمهد الطريق أمام المزيد من تعزيز لدور دولة الإمارات، وهي دعم مبادرة الحزام والطريق، وهي مشروع ضخم لتطوير البنية التحتية بتربليونات الدولارات.

ويهدف المشروع إلى ربط الصين بطرق تجارية حيوية في أنحاء أوروبا وآسيا، ستكون دولة الإمارات نقطة ربط مهمة فيه.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات إلى محمد الهاشمي الرئيس التنفيذي للثقافية في إكسبو 2020 دبي قوله "سيكون إكسبو 2020 منصة فريدة لاستعراض قدرات التقنيات المتقدمة".

وأضاف "تعد ترمينوس شريكا جيدا قيما، وتعاوننا معها سيظهر الإمكانيات المختلفة للروبوتات، إلى جانب دعم مكانة ستركت 2020 بصفتها مركزا للابتكار التقني".

وستحتفي الشركة الصينية بوجود ضمن منظومة الابتكار، التي سيجري تطويرها بعد ختام فعاليات الحدث



محمد الهاشمي
سيكون إكسبو منصة فريدة لاستعراض التقنيات المتقدمة

الوباء يرسخ تجربة الدفع الإلكتروني في السعودية

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن شهر مايو الماضي، سجل ارتفاعا ملحوظا في إجمالي قيمة المبيعات عبر الإنترنت لتصل إلى 3.7 مليار ريال (990 مليون دولار)، بواقع 18.1 مليون عملية.

كما ارتفع إجمالي قيمة العمليات لخدمة المنصة التجارية الرقمية (مدى) للدفع عبر أجهزة نقاط البيع، خلال الشهر ذاته لتصل إلى 23.4 مليار ريال (6.24 مليار دولار) بواقع 159.4 مليون عملية.

تشير الأرقام إلى ارتفاع إجمالي عدد بطاقات مدى المستخدمة في الدفع عبر الإنترنت، خلال شهر مايو لتصل إلى 5.4 مليون بطاقة مدى. وشهد الربع الأول من العام الجاري ارتفاعا في حجم العمليات خدمة مدى للدفع عبر أجهزة نقاط البيع بنحو 67 في المئة بمقارنة سنوية.

كما تضاعفت عمليات خدمة مدى للدفع عبر الإنترنت أربع مرات، مقارنة مع الربع الأول من العام الماضي، وفق البيانات الرسمية.

وشكلت نسبة عدد العمليات المنفذة من خلال تقنية الاتصال قريب المدى 79 في المئة من مجمل العمليات، التي تم إجراؤها خلال الربع الأول من عمليات أجهزة نقاط البيع، وبارتفاع قدره 263 في المئة، مقارنة بالفترة ذاتها خلال العام الماضي.

وتهدف الحكومة السعودية إلى تعزيز نظام الدفع الإلكتروني وتقليل التعامل النقدي للوصول بنسبة المدفوعات الرقمية إلى نحو 70 في المئة من إجمالي عمليات الدفع في البلاد بحلول عام 2030.

الرياض - حفزت أزمة كورونا خطط الحكومة السعودية الرامية إلى ترسيخ تجربة الدفع الإلكتروني في المعاملات التجارية وخاصة في قطاع البيع بالتجزئة بعد أن تجاوزت الأهداف المخطط لها.

وأدت المخاوف من انتشار الوباء إلى دخول السعوديين والمقيمين في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني التي وفرتها مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) بالتعاون مع كافة الجهات المعنية من بنوك وقطاعات تجارية.

وأكدت أحدث المؤشرات أن السعودية تجاوزت الأهداف المتوقعة من برنامج تطوير النظام المالي المحددة بنهاية هذا العام، وخاصة المتعلقة بآلية المدفوعات الإلكترونية، وهو ما يعكس نجاح خطط



تسهيل الخدمات